

Distr.: General
4 January 2023
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة السابعة والسبعون



الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة الثانية

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين 3 تشرين الأول/أكتوبر 2022، الساعة 15:00

الرئيس: السيد الحسن (عُمان)

المحتويات

الإعراب عن التعاطف فيما يتعلق بالحادث الذي وقع مؤخرا في مالانغ، إندونيسيا

بيان رئيس الجمعية العامة

البند 51 من جدول الأعمال: المعلومات المرسله بمقتضى المادة 73 (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي*

البند 52 من جدول الأعمال: الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر في مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي*

البند 53 من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة*

البند 54 من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي*

البند 55 من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المشمولة بينود أخرى من جدول الأعمال)*

طلبات الاستماع

* بنود قررت اللجنة أن تنتظر فيها معا.

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:
Chief of the Documents Management Section (dms@un.org)

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



افتُتحت الجلسة الساعة 15:10.

الإعراب عن التعاطف فيما يتعلق بالحادث الذي وقع مؤخراً في مالانغ، إندونيسيا

- 1 - الرئيس: أعرب عن التعاطف، باسم جميع أعضاء اللجنة، مع حكومة إندونيسيا فيما يتعلق بالحادث المأساوي الذي وقع في ملعب كانجوروهان لكرة القدم في مالانغ، إندونيسيا، في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2022.
- 2 - السيد ويدودو (إندونيسيا): شكر الرئيس عما أعرب عنه من تعاطف.

بيان رئيس الجمعية العامة

التسوية السلمية للنزاعات. فقد دخلت البشرية فصلاً جديداً من تاريخها؛ وعلى الرغم من التحديات الراهنة، ينبغي ألا يظل هناك مكان للاستعمار. وينبغي للجنة أن تسعى إلى إنهاء الاستعمار وإلى منع تكرار الفظائع المرتبطة به.

6 - وواصل قائلاً إنه من الأهمية بمكان، والكفاح جارٍ لإنهاء الاستعمار على وجه الأرض، عدم القيام بأي محاولة للانطلاق في استعمار الفضاء الخارجي. فالعالم تقع على عاتقه مسؤولية توريث بيئة فضائية سلمية للأجيال المقبلة. وعلى الرغم من أن تكنولوجيات توسيع القدرات في الفضاء الخارجي ترتبط جزئياً باعتبارها دفاعية، فإن أدنى تفكير في تسليح الفضاء ينبغي ألا يخطر بالبال وينبغي أن يُجابته بالإدانة. وينبغي أن تكون أبحاث الفضاء وسيلة لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، لا وسيلة يهدد بها بعضنا بعضاً ويكتسب بها تفوقاً عسكرياً.

7 - وأعرب عن امتنانه لقوات الأمم المتحدة لحفظ السلام لما تقوم به من عمل في منع نشوب الأزمات حيثما أمكن ذلك، ولتهدئتها عند الاقتضاء. ومن دواعي الأسف تصاعد الهجمات المدبرة والتهديدات والمعلومات المغلوطة الموجهة ضد حفظة السلام في السنوات الأخيرة. وعواقب هذه الأعمال الخبيثة غير مقبولة. ففي ما مضى حتى اليوم من عام 2022، جاد 72 شخصاً بأرواحهم في خدمة راية الأمم المتحدة. وينبغي تكريم ذكراهم بالتغلب على الخلافات بغية تعزيز مزيد من العمل الموحد من أجل حفظ السلام، بما في ذلك في إطار اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام. والخوذ الزرق هي أكثر شعارات الأمم المتحدة شهرة، وبعثات حفظ السلام مثال حقيقي لتعددية الأطراف على أرض الواقع. فهم دعامة أساسية لعمل المنظمة، ولهم أثر مباشر وفوري على حياة الناس.

8 - وانتقل المتكلم إلى الحديث عن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وقال إن عمل الوكالة حيوي وجدير بالثناء أيضاً. فالأونروا توفر التعليم لنصف مليون طفل؛ وتزود ثلاثة ملايين لاجئ بالخدمات الصحية؛ وتوفر الحماية الاجتماعية لستة ملايين شخص. والوكالة شريان حياة للملايين من الأشخاص، ولجزء كبير من أمة. ولذلك يجب على الدول الأعضاء أن تسد على وجه السرعة فجوة تمويل الأونروا التي تبلغ 732 مليون دولار. وعلى الرغم من أنه من الأهمية بمكان إحراز تقدم نحو حل النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني على أساس وجود الدولتين، فدعم الأونروا واجب أيضاً بغية تهيئة الظروف لازدهار السلام.

- 3 - السيد كوروشي (هنغاريا)، رئيس الجمعية العامة: قال إن سلسلة من الأزمات غير المسبوقة والمتعددة الأوجه والمتشابكة تحدث حالياً. فكثير من الناس يتضورون جوعاً، والتضخم يسجل معدلات قياسية، والطبيعة تنثور ضد أسلوب حياة البشرية غير المستدام. وثمة 30 نزاعاً مسلحاً داخل دول أعضاء وفيما بينها، ولا تظهر فيها علامات انفراج، بما في ذلك الحرب الدمية على أوكرانيا.
- 4 - وأضاف قائلاً إن الأمم المتحدة هي أكثر محافل تعددية الأطراف عالمية، وهي ملتزمة باتخاذ الإجراءات وتنفيذ الإصلاحات والتصدي للتحديات الحالية والمستقبلية. وأعرب عن أمله، بصفتها رئيس الجمعية العامة، في مساعدة الدول الأعضاء على إيجاد حلول من خلال التضامن والاستدامة والعلوم. وقال إن زعماء العالم قد حثوا على التغيير وإدارة الأزمات والتحول. ومن أجل التأثير على مجرى الأحداث، ينبغي أن يسعى الأعضاء إلى إيجاد حلول فعالة تستند إلى أدلة علمية لا يمكن دحضها وإلى روح التضامن. وينبغي أن تتماشى نتائج المناقشات دائماً مع توقعات الشعوب المعنية بها، وينبغي أن تعكس الأولوية المزدوجة المتمثلة في إدارة الأزمات والتحول.

5 - وتابع قائلاً إن الأنظمة الاستعمارية قد خلفت وراءها تاريخاً مؤلماً. ويجب على اللجنة الرابعة أن تكفل أن يكون العقد الدولي للقضاء على الاستعمار هو الأخير من نوعه. فقد شهدت الأمم المتحدة على مدى 77 عاماً من وجودها تحقيق خطوات كبيرة نحو الإنهاء التام للاستعمار وممارسة السيادة. غير أن 17 إقليم لا تزال لم تخرج من بوتقة انعدام الحكم الذاتي. ويجب أن يتحدد مستقبل تلك الأقاليم بموجب القانون الدولي، بما في ذلك مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومبدأ

مواكبة تلك الأقاليم في السعي نحو إنهاء الاستعمار. وأعرب عن امتنانه لأعضاء اللجنة الرابعة لدعمهم أعمال اللجنة الخاصة.

11 - السيد بيدروسو كويستا (كوبا): تكلم بصفته نائب رئيسة اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار، فقال إن اللجنة الخاصة عقدت اجتماعات مثمرة في عام 2022، بينما كان العالم، بما في ذلك الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، لا يزال يواجه عواقب الجائحة. وأعرب عن امتنانه لجميع أعضاء اللجنة الخاصة لما أبدوه من دعم وتعاون، وعلى روح التوافق التي تحلوا بها.

12 - وأضاف قائلاً إنه على الرغم من الصعوبات الناجمة عن كوفيد-19، حضر عدد كبير من المشاركين الحلقة الدراسية الإقليمية وأثروا المناقشات التي ركزت على التقدم الذي أحرزته الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في سياق الجائحة. وخلال دورة حزيران/يونيه، استؤنفت أعمال اللجنة الخاصة بالكامل. وتم الاستماع إلى عدد كبير من مقدمي الالتماسات، فضلاً عن الدول الأعضاء، بما في ذلك الدول القائمة بالإدارة. وتفاعلت اللجنة الخاصة مع 13 إقليمًا من السبعة عشر إقليمًا غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

13 - وتابع قائلاً إن دورة حزيران/يونيه 2022 اتسمت بالكفاءة، حيث عقدت اللجنة الخاصة عدداً أقل من الاجتماعات والمشاورات غير الرسمية مقارنة بما كان متوقعا. وفي نهاية الدورة، اعتمدت اللجنة 22 قراراً ومقررًا دون تصويت.

14 - وواصل قائلاً إن عملية إنهاء الاستعمار ظلت غير مكتملة على الرغم من التغييرات التي شهدتها خريطة العالم منذ عام 1945. فقد أصبح ضرورياً أكثر من أي وقت مضى أن تركز الأمم المتحدة على السبعة عشر إقليمًا المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي. والجهود العالمية الرامية إلى بناء عالم أكثر مساواة واستدامة وقدرة على الصمود يجب أن تشمل تلك الأقاليم، وكثير منها أقاليم جزرية صغيرة متأثرة بأزمة المناخ.

15 - الرئيس: دعا اللجنة إلى إجراء مناقشة عامة بشأن البنود فقال إنه ينبغي للمتكلمين، على نحو ما اتفق عليه في الجلسة السابقة (A/C.4/77/SR.1)، أن يوجزوا بياناتهم في 10 دقائق عند التكلم بصفتهم الوطنية وفي 15 دقيقة عند التكلم باسم مجموعة من الدول. وستعطى الكلمة للوفود حسب الترتيب المتفق عليه، وفقاً للإجراءات المتبعة، مع إعطاء الأولوية للبيانات التي تلقى باسم مجموعة من الدول ومع مراعاة مستوى المشاركة.

البند 51 من جدول الأعمال: المعلومات المرسلة بمقتضى المادة 73 (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (A/77/23 و A/77/63)

البند 52 من جدول الأعمال: الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر في مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (A/77/23)

البند 53 من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/77/23 و A/77/66)

البند 54 من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (A/77/67)

البند 55 من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المشمولة ببنود أخرى من جدول الأعمال) (A/77/23 و A/77/66 و A/77/506)

9 - السيد صباغ (الجمهورية العربية السورية): مقرر اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار)، عرض تقرير اللجنة الخاصة عن أعمالها في عام 2022 (A/77/23)، فقال إن الفصل الأول يقدم عرضاً عاماً لأنشطة اللجنة الخاصة خلال دورتها لعام 2022 وخطط أعمالها المقبلة. وتركز الفصول من الثاني إلى السابع على مواضيع محددة، بينما تركز الفصول من الثامن إلى الثاني عشر على الحالات الفردية في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. ويتضمن الفصل الثالث عشر التوصيات المقدمة من اللجنة الخاصة إلى الجمعية العامة في شكل مشاريع قرارات. ويتضمن المرفق الأول قائمة بوثائق اللجنة الخاصة في عام 2022، ويعرض المرفق الثاني التقرير الصادر عن الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ لعام 2022.

10 - وأضاف قائلاً إن اللجنة الخاصة تمكنت، في الحلقة الدراسية الإقليمية التي عقدت من 11 إلى 13 أيار/مايو في كاستريس، سانت لوسيا، وخلال دورتها المعقودة في حزيران/يونيه 2022، من التواصل مع عدد كبير من الأقاليم التي لا تزال تواجه التحديات التي فرضتها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وستواصل اللجنة الخاصة

- 16 - السيد إسترادا (غواتيمالا): تكلم في إطار نقطة نظام فقال إنه يفهم في ضوء بيان الرئيس أن الوفود ستعطى الكلمة بناء على الترتيب الذي سُجلت به. غير أن الأمانة العامة أبلغت وفد بلده بأن مستوى أقدمية المتكلم سيؤخذ أيضاً في الاعتبار. وطلب من الرئيس أن يؤكد للجنة أن المتكلمين سيعطون الكلمة بناء على ترتيب التسجيل.
- 17 - وأضاف قائلاً إن الأمانة العامة أشارت أيضاً إلى أن الوفد الذي يتكلم باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لن يتمكن من التحدث مرة أخرى بصفتها الوطنية. بيد أن قراراً من هذا القبيل سيشكل خروجاً عن الممارسة التي دأبت عليها اللجنة، ومن ثم فهو مسألة تخص الدول الأعضاء، وليس الأمانة العامة.
- 18 - الرئيس: قال إن المتكلمين سيعطون الكلمة بناء على ترتيب التسجيل، مع الاعتراف أيضاً بالممارسة المتبعة المتمثلة في إعطاء الأولوية للبيانات المدلى بها باسم مجموعة من الدول ومع مراعاة أقدمية المتكلم. غير أنه سينظر في المسألة ويوافي اللجنة بالنتيجة.
- 19 - السيد بيدروسو كويستا (كوبا): تكلم في إطار نقطة نظام بصفتها الوطنية، فقال إن وفد بلده يؤيد تماماً وجهة نظر ممثل غواتيمالا. وقال إنه يفهم أن الوفود يمكنها بالفعل أن تدلي ببيانات باسم المجموعات الإقليمية ثم بصفتها الوطنية، على النحو المتبع أيضاً في الجمعية العامة.
- 20 - الرئيس: قال إنه سينسق مع الدول الأعضاء ويبلغ اللجنة بالنتيجة.
- 21 - السيد إسبينوسا كانييساريس (إكوادور): تكلم باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي فقال إنه في مؤتمر قمة الجماعة المعقود في أيلول/سبتمبر 2021، أعرب رؤساء الدول والحكومات في الجماعة عن تجديد التزامهم بمواصلة العمل من أجل جعل أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إقليماً خالياً من الاستعمار. وأشار إلى أنه، في إطار العقد الدولي الرابع للقضاء على الاستعمار، تدعو الجماعة الدول القائمة بالإدارة إلى اعتماد التدابير اللازمة لتحقيق إنهاء الاستعمار على وجه السرعة في كل إقليم من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، مع أخذ الحالات الفردية لهذه الأقاليم في الاعتبار، ومن ذلك أن بعض هذه الأقاليم هي حالات استعمارية "خاصة وفريدة" تتعلق بنزاعات سيادية. وينبغي للدول القائمة بالإدارة أن تقدم أيضاً بانتظام معلومات دقيقة عن كل إقليم من الأقاليم
- الخاضعة لإدارتها. وأعرب عن امتنان الجماعة للجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار على عملها الدؤوب وعلى تقريرها.
- 22 - وأعرب عن تأييد الجماعة للعمل الذي تقوم به إدارة التواصل العالمي ومراكز الأمم المتحدة للإعلام، بمساعدة إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، لنشر المعلومات عن إنهاء الاستعمار. والجماعة تحث هذه الهيئات على مضاعفة جهودها لتحقيق هذه الغاية.
- 23 - وتابع قائلاً إن الدول الأعضاء في الجماعة أكدت من جديد في مؤتمر قمة الجماعة لعام 2021 موقفها إزاء مسألة جزر مالديف وكثرت دعمها القوي للحقوق المشروعة لجمهورية الأرجنتين في النزاع على السيادة على جزر مالديف وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها. وأكدت الدول الأعضاء في الجماعة من جديد اهتمامها الراسخ بضرورة استئناف المفاوضات بين حكومتي جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة من أجل التوصل، في أسرع وقت ممكن، إلى حل سلمي ونهائي للنزاع، وفقاً لقرار الجمعية العامة 2065 (د-20) والقرارات الأخرى ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية. وأضاف أن تلك الدول دعت أيضاً الأمين العام للأمم المتحدة إلى بث روح جديدة فيما يبذل جهود للوفاء بمهمة المساعي الحميدة التي عهدت بها إليه الجمعية العامة بهدف استئناف المفاوضات، وإلى تقديم تقرير عن التقدم المحرز. وقد أكدت الجماعة من جديد كذلك أهمية مراعاة قرار الجمعية العامة 49/31 الذي يدعو كلا الطرفين إلى الامتناع عن اتخاذ قرارات من شأنها أن تتطوي على إدخال تعديلات انفرادية على الحالة، وأبرزت الموقف البناء الدائم لحكومة الأرجنتين واستعدادها للتوصل، عن طريق المفاوضات، إلى حل سلمي ونهائي لهذه الحالة الاستعمارية الشاذة.
- 24 - وفيما يتعلق بقرارات اللجنة الخاصة ومقرراتها بشأن بورتوريكو البالغ عددها 38 والتي تؤكد من جديد حق شعب بورتوريكو غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال، قال إن رؤساء دول وحكومات جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي سلطوا الضوء في مؤتمر قمة عام 2017 على الطابع الأمريكي اللاتيني والكاريبي لبورتوريكو وأشاروا إلى إعلان هافانا الصادر في عام 2014 الذي يدعو إلى إحراز تقدم بشأن مسألة بورتوريكو. وقد أعربت البلدان الأعضاء في الجماعة عن التزامها بمواصلة العمل، في إطار القانون الدولي، ولا سيما قرار الجمعية العامة 1514 (د-15)، لجعل أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي خالية من الاستعمار.

25 - وانتقل إلى الحديث عن الأقاليم الجزرية الصغيرة في منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، وهي تُشكّل أغلبية الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي حالياً، فقال إن من الضروري بذل جهود مستمرة لتيسير نمو اقتصاداتها الهشة نموا مستداما ومتوازنا، لا سيما في أعقاب جائحة كوفيد-19. فتلك الأقاليم ينبغي أن يتاح لها ممارسة حقها في تقرير المصير. والجماعة لا يزال يساورها القلق إزاء الحالة في جزر تركس وكايكوس، وهي تشدد على ضرورة ضمان إتباع نهج حكومي شامل للجميع وديمقراطي وتمثيلي بحق لئتمكن شعب ذلك الإقليم من المشاركة مشاركة مجدية في تقرير مستقبله بنفسه. وبالمثل، ينبغي إيلاء اهتمام خاص للمسائل الرئيسية التي تؤثر على الجزر الصغيرة، مثل تسارع وتيرة فقدان الأراضي بسبب الكوارث الطبيعية وارتفاع مستوى سطح البحر الناجم عن تغير المناخ.

26 - وأعرب المتكلم عن تأييد الجماعة لكل القرارات التي اعتمدها الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن مسألة الصحراء الغربية، بما في ذلك قرار الجمعية العامة 89/76، وقال إنها تؤكد من جديد تأييدها القوي للجهود التي يبذلها الأمين العام ومبعوثه الشخصي من أجل التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين، يؤدي إلى تقرير مصير شعب الصحراء الغربية، وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة 1514 (د-15) والقرارات الأخرى ذات الصلة. والجماعة على ثقة من أن الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى تشجيع إجراء مفاوضات أكثر كثافة وموضوعية بين الطرفين ستستمر تحت رعاية الأمين العام ومبعوثه الشخصي، وفقا للقانون الدولي، من أجل تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بغية التوصل إلى حل نهائي للحالة التي طال أمدها.

27 - وتكلم بصفته الوطنية فقال إن من الضروري تعزيز الحوار والتعاون بين الدول القائمة بالإدارة والأقاليم الخاضعة لسيطرتها بغية تنفيذ الاتفاقات والالتزامات المتعددة الأطراف وفقا للعقد الدولي الرابع للقضاء على الاستعمار، الذي يأمل وقد بلده أن يكون الأخير من نوعه.

28 - وتابع قائلاً إن السبيل الوحيد لحل مسألة جزر مالديف هو أن تستأنف حكومتا الأرجنتين والمملكة المتحدة المفاوضات الثنائية، وفقاً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة واللجنة الخاصة. وختم بيانه قائلاً إن إكودور توصل الدعوة إلى مضاعفة الجهود لكي تُطبّق بكفاءة وفعالية الصكوك المتعددة الأطراف الرامية إلى تعزيز الحوار والتعاون بين الدول القائمة بالإدارة والأقاليم الخاضعة لسيطرتها بغية تنفيذ الاتفاقات والالتزامات المتعددة الأطراف وفقا للعقد الدولي الرابع للقضاء على الاستعمار، الذي يأمل وقد بلده أن يكون الأخير من نوعه.

29 - السيد أمورين (أوروغواي): تكلم باسم السوق الجنوبية المشتركة، فقال إن السوق تؤكد من جديد دعمها للحقوق المشروعة لجمهورية الأرجنتين في النزاع على السيادة على جزر مالديف وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث أرجنتينيين في تلك الجزر قد وُطِنوا هناك أثناء احتلال غير قانوني وهم لا يشكلون شعبا بالمعنى القانوني. فجزر مالديف إقليمي أرجنتيني وينبغي احترام مبدأ السلامة الإقليمية للدول، وفقا للقانون الدولي.

36 - وتابع قائلاً إن أكثر من 50 عاما انقضت منذ أن اعتمدت اللجنة الخاصة أول قرار لها بشأن بورتوريكو، وهو ما يشكل اعترافاً من المجتمع الدولي بالكفاح العادل لشعب بورتوريكو من أجل تقرير مصيره واستقلاله. وينبغي للجمعية العامة أن تجري دراسة شاملة لمسألة بورتوريكو من جميع جوانبها. وختم بيانه قائلاً إن نيكاراغوا تدعو أيضاً إلى أن تعاد إلى الأرجنتين السيادة على جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها.

37 - السيد دي لا فوينتي راميريز (المكسيك): قال إنه لا يوجد تناقض بين حق الشعوب في تقرير المصير ومبدأ السلامة الإقليمية. ويجب تطبيق مبادئ القانون الدولي بصفة متسقة ومتساوية، من خلال تناول كل حالة على حدة. وبذلك من المفارقات التاريخية أنه، بعد 60 عاماً، لا يزال تحرير البلدان والشعوب الخاضعة للحكم الاستعماري غير مكتمل.

38 - وأضاف قائلاً إن وفد بلده لا يزال مقتنعاً بأن حقوق الأرجنتين في النزاع على السيادة على جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها حقوق مشروعة قانونياً وتاريخياً. ومسألة جزر مالفيناس هي النزاع الوحيد المتبقي بين الأمريكتين وبلد أوروبي، وهي ناجمة عن حالة استعمارية. وبالنظر إلى الحالة الراهنة للمجتمع الدولي والتزام كلا الطرفين بالتسوية السلمية للنزاعات، فإنه من غير المفهوم أن المسألة لم تحل بعد. ويجب على الأرجنتين والمملكة المتحدة أن تستأنفاً المفاوضات بحسن نية بغية إيجاد حل عادل وسلمي ونهائي ومقبول من الطرفين للنزاع، تمشياً مع قرارات الأمم المتحدة. ويجب على الطرفين أن يمثلوا لقرار الجمعية العامة 49/31 وأن يمتنعوا عن اتخاذ قرارات تنطوي على إدخال تعديلات انفرادية على الحالة أثناء مرور الجزر بالعملية الموصى بها في قرار الجمعية العامة 2065 (د-20) و 3160 (د-28) وإلى أن تنتهي المفاوضات إلى حل نهائي للنزاع. وجدد تأكيد المكسيك على الحقوق المشروعة للأرجنتين، على النحو المبين في قرار الجمعية العامة 2065 (د-20)، وقرارات منظمة الدول الأمريكية، وإعلان جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مؤتمر قمة الوحدة المعقودة في ريفيرا مايا، المكسيك، في 23 شباط/فبراير 2010. وقال إن المكسيك تدعو الأمين العام إلى مواصلة مساعيه الحميدة، وفقاً لقرار الجمعية العامة 25/43 والقرارات اللاحقة التي اعتمدها اللجنة الخاصة. فالأمين العام له سلطات واسعة للوفاء بالولاية المحددة في المادة 99 من ميثاق الأمم المتحدة بغية ضمان استئناف

غير المأذون بها في المنطقة. وقال إن جنوب المحيط الأطلسي منطقة سلام وتعاون تتمسك بالتسوية السلمية للنزاعات. وتدعو السوق الجنوبية المشتركة المملكة المتحدة إلى استئناف المفاوضات، وحكومة الأرجنتين على استعداد تام للقيام بذلك، بغية التوصل إلى حل نهائي للنزاع على السيادة.

33 - وتكلم بصفته الوطنية فقال إنه، بعد مرور 60 عاماً على بدء الجهود الرامية إلى إنهاء الاستعمار، لا تزال الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي موجودة كبقايا للاستعمار عفى عليه الزمن، مصطنع وقسري، لا مكان له في القرن الحادي والعشرين. وجدد تأكيد أوروغواي تأييدها لحقوق الأرجنتين السيادية على جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها. فمطلبها مبرر جغرافياً وتاريخياً وقانونياً. وجزر مالفيناس هي حالة استعمارية "خاصة وفريدة"، على النحو المعترف به في قرار الجمعية العامة 2065 (د-20) و 9/37 والقرارات الأخرى ذات الصلة. ويتعلق الوضع بنزاع على السيادة بين الأرجنتين والمملكة المتحدة باعتبارهما الطرفين المعنيين الوحيدين، وبالتالي، لا يمكن أن يُسوَّى إلا عن طريق مفاوضات ثنائية بين الطرفين. ومن شأن التقارب بين الطرفين والحوار البناء أن يبسّر إحرار تقدم نحو إيجاد حل عادل وسلمي ونهائي لمسألة السيادة يعالج مستقبل الجزر من جميع الجوانب، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

34 - السيد هيرميديا كاستيلو (نيكاراغوا): قال إنه في سياق الجائحة المستمرة والحاجة إلى تنفيذ خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة، ينبغي للجنة أن تكثف جهودها لإزالة جميع العقبات التي تحول دون الأعمال الكاملة للحق في تقرير المصير بالنسبة للشعوب التي لا تزال تعيش تحت الاحتلال الاستعماري والأجنبي. وينبغي للجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار، ونيكاراغوا من أعضائها النشطين، أن تضاعف من جهودها للوفاء بالولاية المنوطة بها، فهذا التزام أخلاقي وتاريخي.

35 - وأضاف قائلاً إن نيكاراغوا التي نالت تحريرها الوطني من خلال الثورة الساندينية الشعبية في عام 1979، تدعم بثبات الشعوب الأخرى التي تكافح من أجل تقرير المصير والاستقلال. وهي ثابتة في دعمها للشعب الصحراوي من أجل ممارسة حقه الرسمي في الحرية وتقرير المصير والسيادة الوطنية. وقال إنه يجب إجراء استفتاء برعاية الأمم المتحدة من أجل تسوية هذه الحالة الاستعمارية.

2065 (د-20) ولا في أي قرار لاحق أي إشارة إلى رغبات سكان الإقليم أو إلى مبدأ تقرير المصير. وعلاوة على ذلك، رفضت الجمعية العامة في عام 1985 اقتراحين قدمتهما المملكة المتحدة يسعيان إلى إدراج إشارة إلى مبدأ تقرير المصير في القرار المتعلق بتلك المسألة. وبذلك، اعترفت الجمعية العامة بأنه في حالة جزر مالديف، تتطوي المسألة على إقليم تستعمره المملكة المتحدة وليس على شعب يقع تحت الاستعباد أو السيطرة أو الاستغلال الاستعماري. فمنذ عام 1833، والمملكة المتحدة تحتل بالقوة الإقليم الذي كان تحت سيطرة حكومة الأرجنتين وولايتها، وطردت السلطات المتمركزة فيه واتخذت خطوات لتوطين رعايا بريطانيين بهدف إنشاء تركيبة ديمغرافية تتيح لها تعزيز حكمها الاستعماري. وهكذا، كان القصد من القوانين الاستعمارية غير المشروعة التي سنتها بريطانيا منذ البداية هو الحفاظ على الطابع البريطاني المفترض للسكان وجعل استقرار المواطنين الأرجنتينيين من أبناء البر الرئيسي هناك أمراً عسيراً.

42 - وتابعت قائلة إن موقف المملكة المتحدة، التي تدعي حالياً أنه ليس لديها شك في سيادتها على جزر مالديف، يتناقض مع تصرفاتها السابقة. ففي عام 1966، اتفق وزير خارجية المملكة المتحدة مع نظيره في الأرجنتين على الدخول في مفاوضات بشأن السيادة، وأبلغ الأمين العام بذلك (A/6261 و A/6262). وخلال المناقشات، التي استمرت 16 عاماً، حددت كلتا الحكومتين موقفاً وحللت المقترحات من أجل استكشاف حل دبلوماسي للنزاع، وفقاً للقانون الدولي. ومن تلك المقترحات نقل ممارسة السيادة إلى الأرجنتين؛ والإدارة المشتركة؛ وبيع وإعادة تأجير الجزر، حيث ستعترف المملكة المتحدة بسيادة الأرجنتين على الجزر. ومن الخيارات التي استكشفها الطرفان ضمانات خاصة لمصالح سكان الجزر. ونتيجة للاتفاق الذي تم التوصل إليه في عام 1971 دون المساس بمسألة السيادة، سرت الأرجنتين توفير السلع والخدمات للجزر من البر الرئيسي. بيد أنه بمجرد توقف المفاوضات الثنائية بشأن السيادة، غيرت المملكة المتحدة موقفها. ومنذ ذلك الحين، جعلت استئناف المفاوضات مشروطاً بموافقة سكان الجزر. وهذا التغيير لا أساس له في القانون الدولي، على النحو الذي يؤكدته قرار الجمعية العامة 9/37، الذي يُطلب فيه إلى الأرجنتين والمملكة المتحدة استئناف المفاوضات بشأن السيادة ويُطلب فيه إلى الأمين العام إيفاد بعثة جديدة للمساعي الحميدة من أجل مساعدة الطرفين على الامتنثال لذلك الطلب. وبموجب القانون الدولي، لا يمنح النصر العسكري حقوقاً. والنزاع الذي نشب في عام 1982 لم يغير طبيعة الخلاف القائم بين الأرجنتين والمملكة المتحدة بشأن السيادة على جزر

المفاوضات المؤدية إلى حل سلمي للنزاع، مع إبلاغ الجمعية العامة بالتقدم المحرز نحو الوفاء بتلك الولاية.

39 - وتابع قائلاً إن وفد بلده يدعم جهود إيجاد حل عادل ودائم لمسألة الصحراء الغربية، وفقاً لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة. فمن المهم الاستماع إلى إرادة الشعب الصحراوي واحترام حقه في تقرير المصير. وأي سلام مستدام يجب أن يكفل تماماً ممارسة ذلك الحق. ويجب أن يكون لأصوات نساء وأطفال الصحراء الغربية مكان هام في الحوار بين الجهات الفاعلة في النزاع. وتثني المكسيك على الجهود التي يبذلها الأمين العام ومبعوثه الشخصي لضمان استمرار الطرفين في بناء الثقة والوفاء بالالتزامات الضرورية للتخفيف من حدة التوتر ومواصلة المساعي الحميدة للأمم المتحدة. فعمل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (المينورسو) أساسي لضمان الاستقرار ووقف إطلاق النار. وينبغي رصد حالة حقوق الإنسان في الإقليم بغية تعزيز المسألة.

40 - السيدة سكيف (الأرجنتين): قالت إنه يجب تسوية حالات السبعة عشر إقليماً غير المتمتعة بالحكم الذاتي، مع مراعاة خصوصيات كل حالة. وجددت تأكيد وفد بلدها دعمه الكامل لعمل اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار، إذ تساعد التوصيات التي تقدمها اللجنة إلى الجمعية العامة على الدفع قُدماً بعملية إنهاء الاستعمار. وفيما يتعلق بنزاع الأرجنتين مع المملكة المتحدة بشأن السيادة على جزر مالديف، تكرر الأرجنتين الإعراب عن استعدادها للمساهمة في حل هذه المسألة الاستعمارية المعقدة. وعلى النحو الذي اعترفت به الجمعية العامة واللجنة الخاصة مرات عديدة، بدءاً بقرار الجمعية العامة 2065 (د-20)، فإن مسألة جزر مالديف تتمثل في حالة استعمارية خاصة وفريدة تتطوي على نزاع على السيادة بين دولتين عضوين، هما الأرجنتين والمملكة المتحدة. وبغية التوصل إلى حل، ينبغي أن يجري الطرفان مفاوضات ثنائية تأخذ في الاعتبار مصالح سكان جزر مالديف، على النحو المطلوب أيضاً في مختلف المحافل الإقليمية والمتعددة الأطراف، بما في ذلك منظمة الدول الأمريكية، وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والسوق الجنوبية المشتركة، والقمة الإيبيرية الأمريكية لرؤساء الدول والحكومات، ومجموعة الـ 77 والصين.

41 - وأضافت قائلة إن المملكة المتحدة تؤكد أنها لن تدخل في مفاوضات ما لم يرغب سكان الإقليم في ذلك. وهذا المنطق ليس له أساس في القانون الدولي. فالواقع أنه لا توجد في قرار الجمعية العامة

ما حاضرا في غرفة الاجتماع، أو عندما يطلب أحد الوفود رسميا تغيير الوقت. ولذلك، فإن الممثل مرحب به لأخذ الكلمة.

47 - السيد إسترادا (غواتيمالا): أعرب عن إشادة وفد بلده بالإرادة السياسية للأرجنتين لحل النزاع على السيادة على جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها عن طريق التفاوض والحوار، تمشيا مع ميثاق الأمم المتحدة. وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الأرجنتين والأمم المتحدة، فإن المملكة المتحدة ترفض بصورة منهجية استئناف المفاوضات على السيادة. ومن الواضح أن موقف المملكة المتحدة يتعارض مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وقد تفاقمت الحالة بسبب استكشاف واستغلال المملكة المتحدة بصورة غير قانونية للموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة في المنطقة المتنازع عليها، وكذلك بسبب وجودها العسكري. فهذه الأنشطة لا تسهم في إيجاد حل سلمي للنزاع عن طريق تعددية الأطراف وتتعارض مع نص وروح قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولا سيما قرار الجمعية العامة 49/31 الذي دُعي فيه الطرفان إلى الامتناع عن اتخاذ قرارات من شأنها أن تتطوي على إدخال تعديلات انفرادية على الحالة أثناء مرور الجزر بالعملية التي أوصت بها الجمعية العامة.

48 - وأضاف قائلاً إن للشعوب المستعمرة الحق في أن تقرر بحرية وضعها السياسي ومستقبلها، غير أن مبدأ تقرير المصير ليس مطلقاً، وعلى النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة 1514 (د-15)، يجب ألا يُستخدم ذريعة لتقويض السلامة الإقليمية للدول القائمة. وفي حالة النزاع بشأن السيادة على جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها، اعترفت الأمم المتحدة بهذه الحالة الاستعمارية باعتبارها "خاصة وفريدة" نظراً لخصائصها المميزة. فهذه الحالة تتطوي على إقليم مُستَعْمَر، وليس على شعب مُستَعْمَر. ومن دواعي الأسف أنه على الرغم من الدعم الدولي الواسع النطاق لإجراء المفاوضات بين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة، لا تزال قرارات الجمعية العامة ذات الصلة لم تُنفذ بعد. وينبغي للأمين العام أن يواصل بذل مساعيه الحميدة بغية مساعدة الطرفين على تحقيق هذا الغرض. وغواتيمالا ترى أنه من الواضح أن جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها تعود للأرجنتين.

49 - وفيما يتعلق بمسألة الصحراء الغربية، تابع قائلاً إن غواتيمالا تدعم الجهود التي يبذلها المغرب من أجل إيجاد حل سياسي للنزاع الإقليمي على الصحراء، وتؤيد المبادرة المغربية للحكم الذاتي التي

مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها، وظل الخلاف معلقاً بانتظار التفاوض بشأنه وتسويته.

43 - وواصلت قائلة إن الأرجنتين دأبت على إظهار احترامها لمصالح سكان جزر مالفيناس، بما في ذلك من خلال توفير رحلات جوية إنسانية من البر الرئيسي خلال جائحة كوفيد-19، وإعادة إقامة رحلات أسبوعية منتظمة من البر الرئيسي في تموز/يوليه 2022، والإذن برحلات جوية إنسانية من الجزر إلى بلدان البر الرئيسي. فسكان الجزر يتمتعون بإمكانية الوصول إلى نظامي الصحة العامة والتعليم العام في البر الرئيسي، وبدأ تنفيذ برنامج لتقديم المنح الدراسية لطلاب جزر مالفيناس الذين يرغبون في الحصول على شهادات علمية في أي من الجامعات الست في باتاغونيا.

44 - ومضت قائلة إن المملكة المتحدة، بالإضافة إلى تجاهلها لنداءات المجتمع الدولي الداعية إلى استئناف المفاوضات، تواصل القيام بعمليات استكشاف واستغلال غير مشروعة للموارد المتجددة وغير المتجددة في المنطقة المتنازع عليها، في انتهاك لقرار الجمعية العامة 49/31، وهو ما قوبل باحتجاجات متكررة من جانب الأرجنتين، كما تواصل الإبقاء على وجود عسكري غير متناسب في جنوب المحيط الأطلسي. فهذا الوجود غير مبرر على الإطلاق، لأن جميع الحكومات الديمقراطية في الأرجنتين أعادت التأكيد على قرارها بحل النزاع بالوسائل السلمية حصراً. وختمت بيانها قائلة إن حكومة بلدها عازمة على السعي إلى إيجاد حل دبلوماسي نهائي للنزاع على السيادة، وفقاً للقانون الدولي، وتؤكد للأمين العام دعمها المتواصل لمساعيه الحميدة في مساعدة طرفي النزاع على استئناف المفاوضات. وجددت دعوتها للمملكة المتحدة للعودة إلى العمل الثنائي لحل الحالة الاستعمارية التي عفى عليها الزمن في جنوب المحيط الأطلسي.

45 - السيد إسترادا (غواتيمالا): تكلم بشأن في إطار نقطة نظام، فقال إنه سيحل محل الممثل الدائم لغواتيمالا، الذي كان من المقرر أن يدلي ببيان. ولهذا السبب، أعرب عن رغبته في تأكيد إعطاء الكلمة للمتكلمين حسب ترتيب التسجيل وليس حسب الرتبة. فالقول بأن مستوى التمثيل سيؤخذ في الاعتبار يتعارض مع رغبات الدول الأعضاء، ولم يجر أي تغيير من هذا القبيل في أساليب عمل اللجان الرئيسية الأخرى.

46 - الرئيس: قال إن أساليب عمل اللجنة لم تشهد أي تغيير، وأنه تم اتباع جميع القواعد المطبقة في الجمعية العامة واللجنة، على أساس الاتفاق بين جميع الأطراف. ولا تحدث التغييرات إلا عندما لا يكون وقد

الحفاظ على علاقات الصداقة والتعاون الدبلوماسية مع كل من الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية والمملكة المغربية.

52 - السيد كونها بينتو كويليو (البرازيل): قال إن حكومة بلده تكرر تأكيد تأييدها الثابت منذ أمد طويل للحقوق السيادية المشروعة للأرجنتين على جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها. فالحالة الاستعمارية "الخاصة والفريدة" قيد النظر تتعلق بنزاع على السيادة دام 200 سنة تقريباً. ومن المهم الإشارة إلى أن السكان البريطانيين في الجزر قد تم توطينهم أثناء احتلال غير شرعي وأن مبدأ تقرير المصير لا ينطبق. وعلاوة على ذلك، بالنظر إلى أن جزر مالفيناس جزء من الإقليم الوطني للأرجنتين، فإن مبدأ السلامة الإقليمية هو الذي ينطبق. وينبغي للطرفين أن يستأنفا المفاوضات، تمشياً مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. فالبرازيل تقر بالجهود التي تبذلها الأرجنتين والمملكة المتحدة لتعزيز العلاقات الثنائية وتوحيدها للمواقف البناءة لكلا الطرفين، على أمل أن تساعد أوجه التحسن في العلاقات الثنائية على تهيئة الظروف اللازمة لاستئناف المفاوضات الرامية إلى تمكين الأرجنتين من استعادة ممارسة سيادتها على تلك الأراضي بالكامل، وفقاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

53 - وأعرب عن قلق البرازيل إزاء انتهاكات قرار الجمعية العامة 49/31 الذي دعت فيه الجمعية الطرفين إلى الامتناع عن إدخال تعديلات على حالة الجزر. فحكومة بلده تحت المملكة المتحدة على وقف أعمالها الانفرادية المتمثلة في استكشاف واستغلال الموارد الطبيعية وعلى الامتناع عن تنفيذ مناورات عسكرية في المنطقة المتنازع عليها. ومنطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي، التي اقترحتها البرازيل وأنشئت بموجب قرار الجمعية العامة 11/41، متمسكة بالتسوية السلمية للمنازعات. وأشار إلى أن حكومة بلده تشجع التعاون الإقليمي وصور السلم والأمن، وتحت على احترام الوحدة الوطنية والسيادة والسلامة الإقليمية لجميع دول المنطقة.

54 - وأضاف قائلاً إن الدول الأعضاء في منطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي دعت في إعلان مونتيفيديو المعتمد في عام 2013 إلى استئناف المفاوضات بين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة، وفقاً لقرار الجمعية العامة 2065 (د-20) والقرارات الأخرى ذات الصلة بشأن مسألة جزر مالفيناس، بغية إيجاد حل سلمي وعادل ودائم للنزاع على السيادة في أقرب وقت ممكن. فالرغبة في التوصل إلى حل سلمي للنزاع متفاوض عليه لا تتوافق عليها بلدان أمريكا

طُرحت في عام 2007، والتي تشكل أساساً واقعياً وجدياً وذا مصداقية للتوصل إلى حل عن طريق التفاوض بين الطرفين، مع احترام سلامة المغرب الإقليمية وسيادته الوطنية. فبلده يؤيد قرارات الجمعية العامة بشأن مسألة الصحراء الغربية والجهود التي يبذلها الأمين العام ومبعوثه الشخصي لتنفيذ تلك القرارات وتيسير إعادة إطلاق العملية السياسية تحت الرعاية الحصرية للأمين العام، وفقاً لقرار مجلس الأمن 2602 (2021). وختم بيانه قائلاً إن الضرورة تدعو إلى إيجاد حل، ليس فقط من أجل شعب الصحراء الغربية، ولكن أيضاً من أجل استقرار المنطقة المغربية وأمنها.

50 - السيد أوغاريلي (بيرو): قال إن أولوية اللجنة الرابعة واللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار خلال السنوات المقبلة ينبغي أن تكون ضمان الحق في تقرير المصير والاستقلال لأولئك الذين ما زالوا يعيشون في ظل أوضاع استعمارية في السبعة عشر إقليماً المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي. ومسألة جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها تمثل حالة خاصة، فريدة من نوعها، لا ينطبق عليها مبدأ تقرير المصير، لأن استبدال السكان المحليين قد أحدث تغييراً جذرياً في التركيبة الديمغرافية للجزر. وينبغي لحكومتَي الأرجنتين والمملكة المتحدة استئناف المفاوضات على وجه الاستعجال، تمشياً مع أحكام قراري الجمعية العامة 2065 (د-20) و 9/37 وأحكام ميثاق الأمم المتحدة بشأن التسوية السلمية للمنازعات، بغية إيجاد حل سلمي ودائم لهذا النزاع على السيادة. وبيرو تقر إقراراً كاملاً بالحقوق السيادية للأرجنتين على جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها. ووفقاً لقرار الجمعية العامة 49/31، ينبغي للطرفين أيضاً أن يمتنعا عن اتخاذ إجراءات انفرادية في الإقليم المتنازع عليه. وفي الوقت ذاته، من شأن تدابير بناء الثقة أن تساعد على تهيئة الظروف اللازمة لاستئناف الحوار والمشاورات والمفاوضات المباشرة.

51 - وأضاف قائلاً إن وفد بلده يؤيد تأييداً تاماً جهود المبعوث الشخصي للأمين العام الرامية إلى إعادة وقف إطلاق النار والتوصل إلى حل دائم وسلمي يكفل إنهاء الاستعمار وتقرير المصير في الصحراء الغربية. ولهذا الغرض، من الضروري أيضاً استئناف المشاورات والمفاوضات في سياق تطبيق خطة تسوية مسألة الصحراء الغربية وقراري مجلس الأمن 658 (1990) و 690 (1991). وختم بيانه قائلاً إن حكومة بلده تسهم في فتح الحوار والمفاوضات من خلال

في مفاوضات تجري تحت رعاية الأمم المتحدة، دون شروط مسبقة وبحسن نية ووفقاً لمبادئ الميثاق ومقاصده. ويجب على المجتمع الدولي أن يكفل تنفيذ القرارات والمقررات ذات الصلة بشأن الصحراء الغربية وأن يدعم شعب الإقليم في سعيه لتقرير المصير والاستقلال. وإدراكاً لأهمية عمل اللجنة الرابعة واللجنة الخاصة في تقديم المساعدة إلى البلدان والشعوب المستعمرة لتمكينها من ممارسة حقها في تقرير المصير، قال إن وفد بلده يكرر تأكيد التزامه بمواصلة الوفاء بولاية اللجنة ومساعدة المجتمع الدولي على إنهاء الاستعمار بنجاح.

البيانات المدلى بها في إطار ممارسة حق الرد

58 - السيد براون (المملكة المتحدة): رد على التعليقات التي أدلى بها ممثل إكوادور باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وممثل أوروغواي باسم السوق المشتركة الجنوبية، وممثلو نيكاراغوا والمكسيك والأرجنتين وغواتيمالا وبيرو والبرازيل وبنما، فقال إن المملكة المتحدة لا يساورها أدنى شك بشأن سيادتها على جزر فوكلاند وجزر ساوث جورجيا وساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها، أو فيما يتعلق بحق سكان جزر فوكلاند في تقرير المصير، على نحو ما هو مكرس في ميثاق الأمم المتحدة وفي المادة 1 من العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، فموجب تلك الصكوك يقرر هؤلاء السكان بحرية وضعهم السياسي، ويسعون بحرية إلى تحقيق تنميتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

59 - وأضاف قائلاً إن الأرجنتين تشير بصفة منتظمة إلى بيانات إقليمية تقيد بالدعم الدبلوماسي لإجراء مفاوضات بشأن السيادة، منها قرارات صادرة عن الأمم المتحدة. غير أن أيًا من هذه البيانات لا يغير أو يضعف التزام الأمم باحترام مبدأ تقرير المصير الملزم قانوناً. ومن ثم، لا يمكن إجراء حوار بشأن السيادة ما لم يرغب سكان جزر فوكلاند في ذلك.

60 - وتابع قائلاً إن استفتاء عام 2013، الذي أعرب فيه 99,8 في المائة من المصوتين عن رغبتهم في الاحتفاظ بالوضع الحالي لإقليمهم بوصفه إقليمياً من أقاليم ما وراء البحار التابعة للمملكة المتحدة، قد بعث برسالة واضحة مفادها أن سكان الجزر لا يرغبون في إجراء حوار بشأن السيادة. وينبغي للأرجنتين أن تحترم تلك الرغبات. والمملكة المتحدة لم توطن أبداً أي سكان مدنيين؛ فقد هاجر جميع المدنيين إلى جزر فوكلاند طوعاً أو ولدوا فيها. وجاء المهاجرون المدنيون طواعية

اللاتينية فحسب، بل تتوافق عليها أيضاً البلدان النامية ككل. والبرازيل تواصل دعم ولاية بذل المساعي الحميدة المنوطة بالأمين العام. وختم بيانه قائلاً إن استئناف المفاوضات بين الأرجنتين والمملكة المتحدة هو السبيل الوحيد الممكن لتسوية مسألة جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

55 - السيدة كانو فرانكو (بنما): قالت إن بنما لا تزال ثابتة على التزامها بالحقوق الأساسية وغير القابلة للتصرف لجميع الشعوب في تقرير المصير والاستقلال، وفقاً لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، وميثاق الأمم المتحدة، وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. وطالما أيدت بنما المطالب السيادية المشروعة لجمهورية الأرجنتين بالسيادة على جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها. وتمشيا مع أحكام قرار الجمعية العامة 2065 (د-20)، قالت إن وفد بلدها يدعو إلى تجديد الحوار بين الطرفين بغية التوصل إلى حل سلمي للنزاع متفاوض عليه. وبالمثل، من المهم تنفيذ أحكام قرار الجمعية العامة 49/31 الذي حثت فيه الجمعية حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة على الإسراع بالمفاوضات المتعلقة بالنزاع على السيادة، ودعتهما إلى الامتناع عن اتخاذ قرارات من شأنها أن تتطوي على إدخال تعديلات انفرادية على الحالة أثناء مرور الجزر بالعملية الموصى بها في قرارات الجمعية العامة ذات الصلة. وختمت بيانها قائلة إنه ينبغي إيجاد حل سلمي ونهائي لمسألة جزر مالفيناس عن طريق التفاهم بين البلدين، من أجل منفعتهما المتبادلة ومنفعة المجتمع الدولي.

56 - السيد غيليش (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن العالم لا يزال يجابه الأزمات والنزاعات المتزايدة الناجمة عن النهج الاستعمارية والتوسعية لبعض البلدان. ولذلك ينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل للقضاء ليس فقط على الاستعمار السياسي، بل أيضاً على الاستغلال الاجتماعي والثقافي والاقتصادي. ويجب على الأمم المتحدة وجميع المنظمات الدولية ذات الصلة أن تعمل على التعجيل بعملية إنهاء الاستعمار تمثيلاً مع الإعلان وميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

57 - وأضاف قائلاً إن وفد بلده يؤيد العملية الجارية لإيجاد حل سياسي عادل ودائم ومقبول من الطرفين يُمكن شعب الصحراء الغربية من ممارسة حقها في تقرير المصير وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة 1514 (د-15)، وينبغي للطرفين أن يواصلوا المشاركة

تقرير المصير، الذي تستخدمه المملكة المتحدة كأساس لرفضها استئناف المفاوضات بشأن السيادة، لا ينطبق على النزاع قيد النظر، على نحو ما أكدته القرارات ذات الصلة بالموضوع التي اتخذتها الجمعية العامة واللجنة الخاصة. والاقتراع الذي أجري في عام 2013 في جزر مالديف هو مجرد إجراء انفرادي اتخذته المملكة المتحدة، ويخلو من أي قيمة قانونية؛ وهو لا يغير بأي حال من جوهر المسألة، ولا يحل النزاع على السيادة، وليس له أي أثر على الحقوق المشروعة للأرجنتين. فحل النزاع على السيادة لا يتوقف على نتائج اقتراع سئل فيه مواطنون بريطانيون عما إذا كانوا يرغبون في أن يظلوا بريطانيين. وقال إن السماح لسكان تلك الجزر البريطانيين بالفصل في نزاع على السيادة بلدهم طرف فيه، هو تشويه لحق الشعوب في تقرير المصير، نظرا لعدم وجود شعب في جزر مالديف بالمعنى المقصود في القانون الدولي. أما مصالح سكان جزر مالديف وأسلوب حياتهم فتتأثرها بالقدر الكافي قرارات الجمعية العامة ودستور الأرجنتين.

65 - وتابع قائلاً إن المملكة المتحدة تبرر وجودها العسكري في جنوب المحيط الأطلسي بأنه ذو طابع دفاعي بحت. غير أن جمهورية الأرجنتين ترى أنه لا يوجد سبيل آخر لفرض حقوقها سوى سبيل الدبلوماسية والسلام، الأمر الذي يتجلى في إبداء الأرجنتين استعدادها لاستئناف عملية المفاوضات الثنائية مع المملكة المتحدة بروح بناءة، على النحو الذي يدعو إليه المجتمع الدولي، بغرض إيجاد حل سلمي ونهائي للنزاع على السيادة. وأشار إلى أن الجمعية العامة دعت الطرفين، في قرارها 49/31، إلى الامتناع عن إدخال تعديلات انفرادية على الحالة أثناء مرور الجزر بالعملية التي أوصت بها الجمعية العامة. وختم بيانه قائلاً إن الأرجنتين تؤكد من جديد حقوقها المشروعة في السيادة على جزر مالديف وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من إقليم الأرجنتين الوطني.

طلبات الاستماع (A/C.4/77/2) و (A/C.4/77/4) و (A/C.4/77/5) و (A/C.4/77/6) و (A/C.4/77/7) و (A/C.4/77/8) و (A/C.4/77/9) و (A/C.4/77/10) و (A/C.4/77/11)

66 - الرئيس: وجه الانتباه إلى خمسة طلبات للاستماع في إطار البند 55 من جدول الأعمال بشأن مسألة ساموا الأمريكية (A/C.4/77/2)؛ وطلب استماع يتعلق بجزر كايمان (A/C.4/77/4)؛ وطلبي استماع يتعلقان بجزر فوكلاند (مالديف) (A/C.4/77/5)؛ و 19 طلب استماع تتعلق ببولينيزيا الفرنسية (A/C.4/77/6)؛ وطلب

من عدد كبير من البلدان - كما فعلوا في جميع أنحاء منطقة الأمريكيتين، بما في ذلك في الأرجنتين - خلال القرن التاسع عشر.

61 - وواصل قائلاً إن بلده لا يعمل على عسكرة جزر فوكلاند. فقوات المملكة المتحدة الموجودة في جنوب المحيط الأطلسي أغراضها دفاعية بحتة، ولها قوام بمستوى ملائم لضمان الدفاع عن جزر فوكلاند ضد أي تهديدات محتملة. والواقع أن الوجود العسكري للمملكة المتحدة قد خُفِّض كثيراً مع مرور الزمن. والتفتيح عن المواد الهيدروكربونية في جزر فوكلاند نشاط تجاري مشروع تنظمه تشريعات حكومة جزر فوكلاند، في إطار التقيد الصارم بأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

62 - وقال إن جمهورية الأرجنتين تواصل إنكار أن الحق الأساسي في تقرير المصير المنبثق من حقوق الإنسان ينطبق على شعب جزر فوكلاند، وتتغنت في إنكار حقوق سكان هذه الجزر في المحافل الدولية. فهذا التصرف يتعارض جملة وتفصيلاً مع المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. وعلاقة حكومة المملكة المتحدة بجزر فوكلاند، وكذلك بجميع أقاليمها في ما وراء البحار، بما في ذلك جزر تركس وكايكوس، هي علاقة عصرية قائمة على الشراكة والقيم المشتركة وحق شعوب كل إقليم في أن تقرر مستقبلها بأنفسها.

63 - السيد ألفاريز (الأرجنتين): قال إن وفد بلده يكرر تأكيد البيانين اللذين أدلى بهما رئيس الأرجنتين أمام الجمعية العامة في 20 أيلول/سبتمبر 2022 (A/77/PV.4) ووزير خارجية الأرجنتين في اجتماع اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار في 23 حزيران/يونيه 2022 (A/AC.109/2022/SR.7). فجزر مالديف وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها جزء لا يتجزأ من إقليم الأرجنتين الوطني، وهي تشكل، بالنظر إلى أن المملكة المتحدة تحتلها بصورة غير قانونية، موضوع نزاع على السيادة بين الطرفين، يعترف به عدد من المنظمات الدولية. وهذا الاحتلال غير القانوني دفع الجمعية العامة إلى اعتماد 10 قرارات بشأن هذه المسألة، اعترفت جميعها بوجود نزاع على السيادة، وطلب فيها إلى حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة استئناف المفاوضات بهدف التوصل إلى حل سلمي ودائم للنزاع في أقرب وقت ممكن. وقد اعتمدت اللجنة الخاصة مرارا، من جانبها، قرارات في السياق نفسه كان آخرها القرار المعتمد في 23 حزيران/يونيه 2022.

64 - وتمشيا مع ميثاق الأمم المتحدة، تقع على عاتق جميع الدول الأعضاء مسؤولية حل النزاعات سلمياً والتفاوض بحسن نية. ومبدأ

استماع يتعلق بجبل طارق (A/C.4/77/7)؛ وثلاثة طلبات استماع تتعلق بكاليدونيا الجديدة (A/C.4/77/9)؛ وطلب استماع يتعلقان بجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة (A/C.4/77/10)؛ و 163 طلب استماع تتعلق بالصحراء الغربية (A/C.4/77/11). واعتبر الرئيس أن اللجنة ترغب في الموافقة على هذه الطلبات.

67 - تقرر ذلك.

68 - الرئيس: قال إن طلب الاستماع المتعلق بغوام (A/C.4/77/8) قد سُحب. وبالنظر إلى العدد الكبير من مقدمي الالتماسات، اقترح أن تقتصر مدة إدلائهم بالبيانات على أربع دقائق.

69 - تقرر ذلك.

زُفعت الجلسة الساعة 17:40.